"ظاهرة الفساد كأبرز التحديات التى تواجه التنمية المستدامة"

إعداد

د/ عبدالرؤف أحمد الحنفى

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

الملخص العربى

تعتبر ظاهرة الفساد بكافة أنواعه وصوره المختلفة ظاهرة خطيرة لما لها من أضرار بالغة على الاقتصاد الوطنى ولا يكاد تخلو دولة من تلك الظاهرة وإن اختلفت فى درجة الجسامة من دولة لأخرى بحسب درجة تقدمها بين الأمم لذلك كان من الضرورى أن نتناول الظاهرة بالبحث وبالدراسة ومحاولة معرفة وفهم الأسباب المؤدية اليها وأيضا أثر تلك الظاهرة على التنمية المستدامة ووسائل مكافحة الفساد وجهود الدولة المبذولة فى سبيل محاولة التغلب على تلك الظاهرة.

Abstract

The phenomenon of corruption in all its different forms and types is considered a dangerous phenomenon because of its severe damage to the national economy. Alost no country is devoid of this phenomenon, even if it differs in the degree of severity from one country to another according to the degree of its progress among nations. Therefore, it was necessary to address this phenomenon by research and study and trying to know and understand the causes leading to this phenomenon, as well as the impact of that phenomenon on sustainable development, the means of combating corruption, and the efforts made by the state to overcome this phenomenon.

تمهيد وتقسيم :

لا يمكن للدول أن تحقق تقدماً اقتصادياً لمجتمعاتها دون أن تتغلب على المشكلات والمعوقات التى تواجهها والتى تمثل بذاتها حجر عثرة فى سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

لذا كان لزاما على الدول أن تمهد الطريق لتحقيق تلك التنمية ولا يمكن للطريق أن يكون ممهداً وبه أشواك إذ لابد من نزعها حتى يمكن تحقيق الهدف المنشود.

وفى هذا البحث لا نستطيع أن نعرض لكل المعوقات التى تمنع تحقيق التنمية المستدامة فآثرت أن أتناول ظاهرة الفساد على وجه خاص باعتباره أصبح ظاهرة عالمية واسعة الانتشار حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسى منها[1].

أهمية البحث :

تتحدد أهمية هذا البحث في محاولة إيجاد هدف معين وهو التغلب على أهم وأبرز التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة المرجوة وذلك عن طريق وضع الحلول والأفكار التي تعتبر بمثابة علاج الداء التي تؤدى في نهاية الأمر إلى تحقيق التنمية المستدامة .

(1) Grout, P (1995) "popular capitalism" in M. Bishop et, eds privatization and Economic performance, London : Oxford University press. P. 12.

مشكلة البحث :

تتبلور مشكلة البحث في الآسئلة الآتية :

- **هل تعد القوانين والتشريعات الاقتصادية كافية لمواجهة ظاهروة الفساد؟**
- **ماهي طبيعة العلاقة بين ظاهرة الفساد والتنمية المستدامة؟**
- **ماهي افضل السبل لتصدي لظاهرة الفساد؟**
- **ماهو دور الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد؟**

منهج البحث :

تعتمد دراسة هذا البحث على :

- **المنهج الوصفى من حيث عرض المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الراسة.**
- **المنهج الاستقرائي من حيث الملاحظة والمتابعة للظاهرة محل البحث.**
- **المنهج التحليلي في بيان أثر الظاهرة محل الدراسة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.**

خطة البحث :

تنقسم الدراسة فى هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين هما :

- المبحث الأول : مدلول الفساد وأسبابه.

وينقسم هذا البحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : مدلول الفساد وصوره المختلفة.

المطلب الثانى : أسباب الفساد الاقتصادى والاجتماعى.

- المبحث الثانى : الآثار المترتبة على الفساد وكيفية العلاج.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : أثر الفساد على التنمية المستدامة.

المطلب الثانى : طرق مكافحة الفساد.

- خاتمة.

- توصيات.

- مراجع.

المبحث الأول

مفهوم الفساد وصوره

للفساد مفهوم اقتصادي واجتماعي وذلك شيء بديهي حيث أن علم الاقتصاد أحد فروع علم الاجتماع لذا كان من الطبيعي أن يكون الفساد ضاراً جداً بالمجتمع وأبرز صوره هو إهدار المال العام وتبديده مما يؤدى إلى الإضرار بالمجتمع وهو فعل مجرم قانوناً وتتعدد أشكاله فى صورة جرائم التى تسمى بالجرائم الاقتصادية[١] ونتعرض لذلك فى مطلبين أساسيين هما :

المطلب الأول : مدلول الفساد وصوره المختلفة.

المطلب الثانى : أسباب الفساد الاقتصادى والاجتماعى.

(١) لطفى الأزهرى : الفساد الاقتصادى، مفهومه وأسبابه وأثاره، ندوة الفساد الاقتصادى، الواقع المعاصر والعلاج الإسلامي ٢٢-٢٣ مارس، ٢٠٠٠، جامعة الأزهر، مركز صالح عبدالله كامل، ص٤.

المطلب الأول

مدلول الفساد وصوره المختلفة

قسم أحد الباحثين[١] الفساد إلى عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية التى نظر من خلالها إليه، أو من حيث المعيار المتخذ أساساً للتقسيم، وقد اختار معيارين للتفرقة :

(أ) المعيار الأول : ينظر إلى الفساد من حيث حجم المقابل والمكانة الوظيفية للقائم به أو من حيث الخطورة إلى فساد صغير وفساد كبير :

١- الفساد الصغير : هو الذى يقوم به صغار الموظفين والمسئولين، وغالباً ما يكون المقابل فيه ضعيفاً.

٢- الفساد الكبير : ما يقوم به كبار الموظفين والمسئولين وغالباً ما يكون المقابل فيه كبيراً.

(ب) المعيار الثانى : فينظر إلى الفساد من حيث طبيعة القطاع الذى يحدث فيه الفساد أو من حيث المظهر إلى الفساد الإدارى والفساد السياسيى والفساد الاقتصادى والمالى والأخلاقى.

---

(١) د. حسين محمود حسن : الإطار القانونى والمؤسسى لمكافحة الفساد الإدارى فى مصر "دراسة تشخيصية تحليلية" بحث ضمن بحوث وأوراق المؤتمر السنوى بعنوان : "استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد" المنعقد بتاريخ يوليو ٢٠١٠م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٣٧-٣٨ ص، م٢٠١١.

٢- د/ عطية حسن أفندى : الممارسات غير الأخلاقية فى الإدارة العامة، بحث مقدم لندوة الفساد والتنمية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩م، ص٥٣.

١- الفساد الإدارى : يُقصد به الخروج على النظم الإدارية السائدة لتحقيق مكاسب خاصة للموظف كاستغلال معدات وأدوات العمل لغير المصلحة العامة (٢).

٢- الفساد السياسى : فيقصد به استغلال النفوذ السياسى لشخص أو حزب لتحقيق مكاسب سياسية مثل تزوير الانتخابات للبقاء فى السلطة، أو تفضيل البعض للانتماءات السياسية وتعيينهم فى المناصب.

٣- الفساد التشريعي : ويحدث عندما تستغل السلطة التشريعية لإصدار قوانين تخدم مصالح معينة لأشخاص معينين أو فئات معينة على حساب الصالح العام.

٤- الفساد الاجتماعي : او كما يسميه البعض الفساد الأخلاقي وهو خرق المعايير الاجتماعية وعدم احترامها، تلك المعايير الناتجة من الدين والقيم الأخلاقية والقوانين والعرف وكذا العادات والتقاليد وقد ذكر بن خلدون[١] فى مقدمته لأهمية الضبط الاجتماعي أنه أساس للحياة الاجتماعية وضماناً لأمنها واستقرارها وقد ميز بين ثلاثة أنواع من الضبط :

(١) الضبط الخارجى الذى يتأتى عن طريق القانون.

(٢) الضبط الداخلى الذى ينجم عن الدين والشريعة.

(٣) الضبط الاختيارى الذى يأتى عن طريق الضمير مما يعنى أن الضبط الاجتماعى هو القوة التى يمتثل الأفراد بها ونظم المجتمع الذى يعيشون فيه والجريمة تعتبر احدى المشكلات الاجتماعية التى وجت فى كافة المجتمعات وإن الفساد الاجتماعى

(١) د/ عبدالحكم سيد ابراهيم سالمان: دور الأمن فى مواجهة الفساد الاقتصادى والاجتماعى ، دراسة مقارنة بالفكر الاسلامى ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٥٢١، يناير ٢٠١٦،ص٢٩٣.

يتداخل ويتشابك مع الفساد الاقتصادى ذلك أن الظروف الاقتصادية المستقرة تعمل على خلق شخصيات طبيعية متوافقة ومنتجة فالحياة المستقرة اقتصادياً لا يظهر فيها الفساد الاجتماعى ويعنى ذلك أن الإنسان يعيش فى ظل نظام اقتصادى وأن شخصيته وحياته لابد وأن تتأثر بهذا النظام من حيث إشباع حاجته النفسية والاجتماعية وعلاقته بالمجتمع(١).

٥- مدلول الفساد الاقتصادي

ويمكن أن يتم تعريف الفساد الاقتصادي : بأنه السلوك الذى يسلكه الموظف العام أو الخاص والذى يؤدى إلى إحداث ضرر عام أو خاص يضر باقتصاديات الدولة لا يتماشى مع مقتضيات وأخلاق الوظيفة بقصد تحقيق منفعة شخصية سواء كانت مادية أو معنوية، نقدية أو عينية(٢).

وقد رأى البعض ان مدلول الفساد الاقتصادى يعنى كل المخالفات التى تتم فى المجال الاقتصادى سواء ارتكبها شخص واحد أو أكثر من شخص بقصد الاحتيال على المستثمرين الأفراد أو المؤسسات الخاصة أو العامة أو الحكومات(٣)، ويتضح من هذا التعريف أن خطر الجريمة الاقتصادية أكبر بكثير جداً من الجرائم الأخرى ذلك أن أثارها قد تشمل أجيالا وأهم المخالفات التى تتم فى ذلك المجال هى :

(١) أ.د/ محمد محمود مصطفى حميد : الدفاع الاجتماعى والخدمة الاجتماعية المعاصرة، مؤسة الكوثر للطباعة، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص٢٦.

(٢) د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية فى الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامى والوضعى، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا ٢٠١٤م، ص٥٣٦.

(٣) جريدة الأهرام : دراسات لاستخدام الحاسبات فى التنبؤ بالجرائم، ١٩٩٩/٢/٢٣م.

١- الغش التجارى.

٢- مخالفات البورصة.

٣- الشركات الوهمية.

٤- المخالفات الجمركية والتهرب الجمركى.

٥- مخالفات الصرف والعملة.

٦- تحويل الأموال أو الحصول عليها بواسطة الغش.

٧- تهريب الأموال خارج الدولة.

وعلى أية حال فإن الفساد كمصطلح يغطى مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة ويشمل العديد من الأعمال غير المشروعة وهو ما يدعونا للتعرض لصور الفساد المختلفة على النحو التالى :

- صور الفساد كثيرة ومتعددة فقد يكون حالة عرضية لبعض الأفراد أو الموظفين العموميين أو مؤقتاً وليس منتظماً[١] وهذا يعنى أن هناك فساد منتظم وهو ذلك الفساد الذى يسيطر على المجتمع بأكمله وهذا ما نتعرض له فى التوضيح اللاحق :

(١) أولاً الفساد المصرفى :

ويتمثل ذلك فى صورة الإقراض من البنوك بدون ضمانات وعدم القيام بسداد تلك القروض أو المماطلة فى سدادها أو محاباة أحد الأشخاص فى إقراضه وإفادته على حساب المجتمع.

(١) مختار حسين شبيلى : الإجرام الاقتصادى و المالى الدولى وسبل مكافحته، الرياض، جامعة نايف، ٢٠٠٧، ص٣٤.

(٢) الفساد الاستثمارى :

وهو ذلك الفساد الذى يوجه إدخارات المجتمع لاستثمارات لا تستجيب للأولويات وكذلك كل نشاط اقتصادى ضار بالبيئة[١].

(٣) الفساد الضريبى :

وأهم صوره هو التهرب من الضرائب وأيضا إذا شاب إجراءات فرض الضريبة أية شبهة أو فى تحصليها أو الانحياز لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى.

(٤) ومن أهم صور الفساد فى الفكر المعاصر ما يلى[٢] :

- **السوق السوداء.**
- **جرائم الرشوة والتربح من الوظائف العامة.**
- **الاختلاس من المال العام.**
- **الغش التجارى.**
- **تزييف النقود والشيكات المصرفية.**
- **تجارة المخدرات والمسكرات.**
- **المضاربات غير المشروعة.**

---

(١) أ.د/ رفعت العوضى : جوانب اقتصادية واجتماعية للفساد الاقتصادى، ندوة الفساد الاقتصادى، الواقع المعاصر والعلاج الإسلامى، مارس ٢٠٠٠، جامعة الأزهر، مركز صالح عبدالله كامل، ص١٠.

(٢) د/ حمدى عبدالعظيم : غسيل الأموال فى مصر والعالم، الجريمة البيضاء، أبعادها، أثارها، كيفية علاجها، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، ص٥-٧.

- تهريب السلع المستوردة.
- العمولات التى يحصل عليها بعض الأفراد والمشروعات.
- الإتجار فى السلع الضارة والمحرمة.
- طبع النقود.
- البغاء والدعاة وتجارة الرقيق.
- المعاملات الوهمية والربوية.
- التربح من عضوية المجالس النيابية بغير حق.
- التزوير بكافة أشكاله.

(٥) بعض الجرائم التى أفرزتها المتغيرات العالمية فى عصر العولمة[١] :

١- جرائم غسيل الأموال :

التى تُعرف بأنها أى نشاط أو عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذى اكتسبت فيه الأموال، وهى تمثل أنشطة غير مشروعة عادة ما تكون هاربة خارج حدود القوانين ثم تحاول العودة مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من قبل نفس القوانين وذلك بجعل النشاط يبدو وكأنه مشروع الأمر الذى يوضح مدى تهديده للاقتصاد الوطنى والقضاء على المشروعات الشريفة التى تعمل فى المجتمع والقضاء على القيم الأخلاقية[٢].

(١) د/ محمد حامد عبدالله : أنواع الجرائم الاقتصادية فى النظام الرأسمالى والاشتراكى، ص٥.
(٢) د/ حمدى عبدالعظيم : غسيل الأموال فى مصر والعالم، مرجع سابق، ص٨.

٢- جرائم البيئة :

وتُعرف بأنها ذلك السلوك الذى يخالف به مرتكبه تكليفا يحميه المشرع بجزاء جنائى وهذا السلوك يؤدى إلى الإضرار بالكائنات والموارد الحية أو غير الحية مما يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية ولجرائم البيئة صور وأنماط تشمل تلويث الهواء والماء والأرض وتهديد الثروات البحرية والحيوانية التى بدورها تؤثر على حياة الإنسان الذى هو محور التنمية وهدفها(١).

٣- التجسس الاقتصادي :

وهى من الجرائم المستحدثة فى عصر العولمة حيث تهدف الدول الكبرى للسيطرة والهيمنة على دول العالم الثالث عن طريق التجسس الاقتصادى للتعرف على مواطن القوة والضعف فى السياسة الاقتصادية وبالتالى يتم اختراق الأنظمة الاقتصادية لتحقيق ذلك الهدف.

٤- التلاعب فى أسعار البورصات :

يهدف التلاعب فى أسعار السلع بالحد من العرض لرفع الأسعار لكسب المزيد من الاحتكار وهذا يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وحصول المحتكر على أرباح باهظة على حساب المتعاملين كما يقوم بعض مرتكبى الجرائم الاقتصادية بالتلاعب فى أسعار الأسهم والسندات والعملات مما يؤدى إلى حدوث إنهيار اقتصادى مفاجئ الأمر الذى يؤثر تأثيراً كبيراً على الأمن الاقتصادى(٢).

---

(١) عصام الدين الحفناوى : التشريعات الخاصة بحماية البيئة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإنسان والبيئة، ١٩٧٨، ص٤٩٥.

(٢) د/ عبدالحكم سيد إبراهيم سالمان : دور الأمن فى مواجهة الفساد الاقتصادى والاجتماعى، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامى، مرجع سابق، ص٣٠٥.

٥- الرشوة الدولية :

بدأت جريمة الرشوة الدولية بتوسع نطاقها مثال ذلك ما يقوم به شخص أو شركة بتقديم رشوة للمسئولين بدولة أخرى بهدف الحصول على ترخيص بإقامة مشروع لا يحقق أى نفع حقيقى للمجتمع إنما فقط لتحقيق الكسب الوفير لأصحابه وبالتالي تؤدى الموافقة على قيام هذا المشروع إلى إحداث سلسلة من الآثار التدميرية على موارد وأموال وطاقات المجتمع إضافة إلى ذلك فإن الرشوة تؤدى إلى ضياع الكثير من الموارد الاقتصادية والمالية(١).

٦- الجرائم الالكترونية :

وهى تتخذ أشكالاً مختلفة من تجسس ونشر مواد إباحية وقرصنة معلومات، وتخريب وإرهاب وجرائم اقتصادية مختلفة تتم عبر الحاسب الآلى وأهم تلك الجرائم غسيل الأموال والتهرب الضريبي والجمركي من خلال التلاعب فى الحسابات وإخفاء مصادر الدخل وعدم سداد الضرائب أو إظهار قيمة البضائع بأقل من قيمتها الحقيقية لعدم سداد الجمارك بالكامل(٢).

٧- الإتجار غير المشروع فى المخدرات :

لقد زاد انتشار جرائم الإتجار فى المخدرات وهى الجرائم المحرمة قانوناً بنصوص مغلظة وذلك لأنه بعد الانفتاح وإلغاء القيود على الحدود وضوابط التنقل وتطور نظم المعلومات والتى أصبحت متاحة فى يد العصابات الإجرامية، مما مكنها من

---

(١) ندوة مكافحة الجرائم الاقتصادية : ندوة علمية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٨.

(٢) أ.د/ شريف اللبان : تكنولوجيا الاتصال : المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٨، ص١٠٥.

بسط نفوذها والتوسع فى تجارتها للمواد المخدرة وما تنطوى عليه تلك الجرائم من تدمير اقتصاد الدول وتأثيرها على مشروعات التنمية المستدامة وتدمير صحة الشعوب.

٨- الاتجار فى السلع الضارة والمغشوشة.

٩- هروب المقترضين للخارج.

١٠- التربح من الوظيفة العامة والحصول على عمولات بدون وجه حق.

١١- جرائم التهرب الجمركى.

المطلب الثانى

أسباب الفساد الاقتصادى والاجتماعى

يسود الفساد بصفة خاصة فى الدول الأقل تقدما حيث يسود ضعف الرقابة وعدم احترام القانون مما يؤدى إلى كثرة الموظفين الفاسدين الذين يتسببون فى معاناة المجتمع وعدم حصوله على حقوقه بسهولة ويسر ونستطيع أن نحصر أهم أسباب الفساد فى الآتى[١] :

(١) عدم تفعيل القوانين مما يؤدى إلى الإفلات من العقاب وبذلك يكثر معدل الجريمة.

(١) د/ سيد شوربجى عبدالمولى : الفكر الاقتصادى الإسلامى، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، ٢٠٠٦، ص١١.

(٢) ضعف النمو الاقتصادي.

(٣) استخدام سياسات انتهاك حقوق الإنسان والتي تؤدى فى النهاية إلى إضعاف المجتمع.

(٤) عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل مع الفساد وتقليص دور الهيئات التى تكافح الفساد.

(٥) الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التى ترجح توجه الناس إلى الإفراط فى الفردية مع تنامى سطوة التأثير المادى على المجتمع.

(٦) إحلال أهل الثقة محل أهل الكفاءة والخبرة.

(٧) تفاوت مستوى الدخول بين طبقات المجتمع مما يولد الحقد الطبقى والذى يؤدى فى النهاية إلى وسائل التربح غير المشروع كالرشوة واختلاس المال العام وخلافه.

(٨) انعدام الشفافية فى مؤسسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص والعمل بسرية ومنع المعلومات والإحصائيات من التسرب للجمهور أو الإعلام أو مؤسسات المجتمع المدنى[1].

(٩) غياب المساءلة بكل أو معظم صورها وهو إما غياب قانونى أى أن المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيماً لأليات المساءلة فلا وجود لرقابة دستورية أو مساءلة برلمانية ولا وجود لمؤسسات للرقابة الداخلية وقد تكون المساءلة

(1) - Methods and Implementation, World Bank Technical Paper No, 88, Washington, D. C., The World Bank.

منظمة قانونا ولها وجود فى المنظومة القانونية ولكنها غير فاعلة ولا تؤدى دورها المرجو منها[١].

(١٠) فى الأنظمة الاستبدادية يكون الولاء للنظام أكثر من الولاء للقيم والأخلاق.

(١١) سيطرة الدولة على المشروعات العملاقة واحتكار معظم الخدمات الأساسية.

(١٢) بقاء القيادات لمدة طويلة فى المؤسسات مما يؤدى إلى نمو شبكة المصالح والتحايل بطرق ملتوية للعمل على كثرة الإجراءات والمستندات المطلوبة وعدم وضوحها للمواطن خاصة فى ظل غياب مبدئى الشرف والأمانة حتى تلاشت الحدود بين الصواب والخطأ بحيث أن الكثير مما يعد إفساد لا شرعية له أصبح مقنناً ومباحاً[٢].

(١٣) وتعد العوامل الدولية سبباً آخر من أسباب الفساد، فالفساد قد ينتشر فى جميع الدول سواء متقدمة أو نامية وخاصة الفساد الكبير، رغم أهيم الدور الذى تلعبه المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبى والتجارة الخارجية كوسيلة من الوسائل التى يمكن من خلالها جنى الريع من قبل الموظفين الفاسدين.

والفساد الدولى الذى قد يأخذ أشكالاً مختلفة فقد يكون فى صورة رشاوى ومدفوعات غير مشروعة فى إطار التجارة وتدفقات المستثمرين للدول والمساعدات الأجنبية أو فى صورة مزايا تفضيلية فى فرص التجارة أو

(١) د/ محمد نصر محمد القطرى : الحماية الجنائية من الفساد، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٨، ٢٠١٢م، ص١٠٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٩.

التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة أو استبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع ونحو ذلك[١].

(١٤) ومن الأسباب الهامة فى ذلك المضمار هو عدم توفر مناخ سياسى مستقر خاصة فى أوقات الانفلات الأمنى المرتبط بالثورات والذى يخلق مناخاً غير آمن والإحساس بضياع هيبة الدولة وانعدام الخوف من المحاسبة والرقابة الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تفشى الفساد واستفحاله ويزداد نشاط السوق السوداء وزيادة التهريب.

(١٥) ومن الأسباب المؤدية للفساد وجود البطالة المقنعة وهو مصطلح يعبر عن مجموعة من العمال الذين يحصلون على رواتب دون مقابل من الجهد الذى تتطلبه الوظيفة ويحدث ذلك بصفة خاصة فى الدول النامية وخاصة فى الدومين الحكومى بما يفوق احتياجات تلك الأجهزة وذلك نتيجة التزام الدولة بتعيين الخريجين دون أن يكون هناك احتياجاً حقيقياً للعمل إليهم فيؤدى ذلك بدوره إلى إحساس هؤلاء الموظفين بانعدام دورهم وعدم أهميتهم فيحاولون البحث عن دور لهم لإنجاز بعض الأعمال بمقابل مادى ويعتادون هذا العمل خاصة فى ظل ما يجمعونه من عوائد مالية نتيجة لذلك[٢].

---

(١) أ.د/ رفعت العوضى : جوانب اقتصادية واجتماعية للفساد الاقتصادى، ندوة الفساد الاقتصادى، مرجع سابق، ص١٠.

(٢) د/ عامر الكبيسى : الفساد الإدارى، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة يونيه ٢٠٠٠م، ص١١٧.

(١٦) وهناك من الأسباب الاقتصادية ارتفاع مستوى التضخم بحيث يكون دخل الفرد الحقيقي غير قادر على إشباع حاجاته الأساسية وبالتالى يجد الفرد نفسه مضطر لقبول الرشوة وليسد بها النقص المادى الناتج عن ضعف دخله.

(١٧) ومن الجدير بالذكر أن تطور تكنولوجيا المعلومات سلاح ذو حدين فبالرغم من أن له آثار إيجابية على التنمية إلا أنه يحمل فى طياته ظواهر خطيرة جداً أبرزها هو الفساد حيث أدى ذلك التطور إلى زيادة أشكال التزوير والاحتيال والجريمة المنظمة خاصة مع ظهور التجارة الالكترونية وما طرحته من صعوبة فى فرض الرقابة على الصفقات والعقود.

(١٨) أدت أيضاً سياسة الخصخصة إلى تبادل المنافع بين الساسة ورجال الأعمال الأثرياء على حساب المصلحة العامة، كما أدت إلى بيع أصول عامة بأثمان بخسة إلى رجال أعمال ومؤسسات أجنبية ومحلية مقابل الحصول على رشاوى وعمولات.

(١٩) غياب الوعى الدينى الأخلاقى وحلت المصلحة الخاصة محل المصلحة العامة[١].

(١) باولو ماورو : تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومى : تحليل مقارن فيما بين الدول، بحث منشور ضمن كتاب الفساد الاقتصادى لمحرره محميدلى آن، ترجمة محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراء للجميع، القاهرة ٢٠٠٨، ص١٢٤-١٢٥.

المبحث الثانى

الآثار المترتبة على الفساد وطريقة العلاج

لا شك أن الفساد من أخطر وأكبر معوقات التنمية المستدامة وذلك لأن أية دولة تحرص على زيادة معدلات النمو الاقتصادى. والنمو الاقتصادى يعتبر بذاته خلاصة الجهود المادية المبذولة فى كلا القطاعين الاقتصادى والاجتماعى وبناءً على ذلك فإن الفساد معول هدام يلحق الضرر بالمجتمع.

وتنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

(١) المطلب الأول : أثر الفساد على التنمية المستدامة.

(٢) المطلب الثانى : طرق مكافحة الفساد.

المطلب الأول

أثر الفساد على التنمية المستدامة

لا شك أن للفساد آثاراً خطيرة على كافة المجتمعات سواءً المتقدمة منها والنامية إلا أنه فى هذه الأخيرة يكون أشد خطراً حيث يؤدى إلى اتساع حجم طبقة الفقراء ويزدادون فقراً على فقرهم بينما يزداد الأغنياء غنىً فوق غناهم وبذلك تزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وقد أشارت إحدى الدراسات أن انتشار الفساد أدى إلى تزايد هروب رؤوس الأموال من الدول الإفريقية وقدمت الدراسة بيانات عن ثروات بعض القادة الأفارقة والتى تم تهريبها إلى الدول المتقدمة فى الوقت التى تعانى فيه تلك الدول من تزايد معدلات الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

جدول رقم (١) حجم ثروات بعض القادة الأفارقة المهربة للخارج

اسم القائد الأفريقى	الدولة	حجم الثروة بالدولار
الجنرال سانى باشا	نيجيريا	٢٠ بليون دولار
الرئيس هوفويت بوانى	كوت ديفوار	٦ بليون دولار
الجنرال إبراهيم بابا نجيدا	نيجيريا	٥ بليون دولار
الرئيس موبوتو سيسيكو	زائير	٤ بليون دولار
الرئيس موسى تراورى	مالى	٢ بليون دولار
الرئيس هنرى بيدى	كوت ديفوار	٣٠٠ مليون دولار
الرئيس دينيس ساسونيجو	الكونغو	٢٠٠ مليون دولار
الرئيس عمر بونجو	الجابون	٨٠ مليون دولار
الرئيس بوب بيا	الكاميرون	٧٠ مليون دولار
الرئيس هيلا مريام	أثيوبيا	٣٠ مليون دولار
الرئيس حسين حبرى	تشاد	٣ مليون دولار

Source : Gbenga Lawal "Corruption Development in Africa : Challenges for Economic and Political change" Humanity and social sciences Journal, Vol. 2; No. (1) July 2007.

يشار فى ذلك الصدد أن الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٩ قد بينت ذلك حيث ورد بتقريرها أن أكثر من ٢٠٠ مليار دولار سُرقت من قبل القادة الأفارقة فكان هذا المبلغ أكثر من نصف ديون القارة البالغة ٣٠٠ مليار دولار آنذاك أى الثلثين تقريبا.

يتضح من ذلك وبعد عرض ما سبق أن الفساد له تأثير كبير جدا على زيادة معدلات الفقر وحرمان الشعوب من حقهم العادل فى الثروات والموارد الاقتصادية.

وفيما يلى نستعرض الدول الاكثر فسادا فى العالم حسب مؤشر مدركات الفساد لسنة ٢٠٢٠ لمنظمة الشفافية الدولى فى ٢٠٢١/٦/٢٩.

جدول رقم (٢)

الدول الأكثر فساداً فى العالم ٢٠٢٠م

السنة	الدولة	قيمة مؤشر الفساد
٢٠٢٠	جنوب السودان	١٠٠ /١٢
	فنزويلا	١٠٠ /١٢
	سوريا	١٠٠ /١٥
	اليمن	١٠٠ /١٥
	الصومال	١٠٠ /١٥

وباستعراض الجدول السابق نجد ان مؤشر الفساد فى كل من دولة جنوب السودان وفنزويلا ١٠٠/١٢ بينما نجده فى سوريا واليمن والصومال بمقدار ١٠٠/١٥

المصدر : مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٠ منظمة الشفافية الدولى .www 2021/6/29 Transparency. Org

ويوضح الشكل التالى أن الفساد والفقر هما وجهان لعملة واحدة ومدى تأثير الفساد على زيادة معدلات الفقر.

شكل رقم (١) علاقة الفساد بالفقر

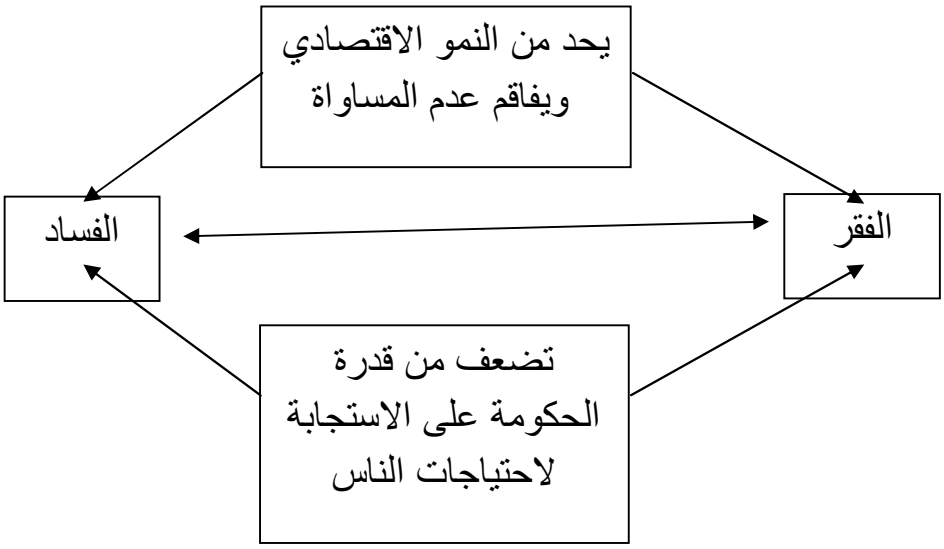

المصدر : البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، الفساد والتنمية مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، نيويورك، ديسمبر ٢٠٠٨، ص١٥.

ويمكن تصنيف الفساد في إلى نوعين:(١)

الأول : يشمل فساد الدرجات الوظيفية الدنيا: وهو الذي يمارسه فرد واحد، ونراه ينتشربين صغار الموظفين الذين يمارسون معاملات مالية فاسدة داخل وخارج القنوات الشرعية بغرض الانتفاع الشخصي مقابل تسهيلات ذات صلة بالموقع ، وتأخذ شكل تبادل مبالغ نقدية أو منافع كدفع رشى وتسريع بعض المعاملات، وهذا الفساد أقل خطورةً من فساد الحكومة والادارات العليا .

(١) الحسن أبو نعامة عبد الله، دور أجهزة القضاء في مكافحة الفساد/ ، من أبحاث المؤتمر العربي الدولي(الرياض،١٤٢٤هـ) ٥٨٧/٢.

والثاني: فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين: والذي يقوم به كبار المسؤولين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة ، وهذا أشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة بتخصيص المال العام للاستخدام الخاص، واختلاس الأموال العامة وابرام العقود والصفقات، كما يعدّ هذا الفساد خرقاً لأنماط الواجب والمسؤولية، ،وهو فساد كبير ينتشر في أعلى دوائر السلطة باستعمال سلطتهم ونفوذهم لتوطيد مكانتهم وتعزيز ثرواتهم بتفصيل السياسات والتشريعات على قياسهم ومصلحتهم ، ويعدّ هذا النوع أكثر أنواع الفساد تعقيداً وأثراً على المجتمعات .

❖ آليات الفساد[١].

انتشرت منافذ الفساد وتنوعت آلياته وقد درج الفاسدون على اتّباع آليات عديدة للفساد في مقدمتها :

١ـ دفع الرشوة وتقاضي العمولة المباشرة للموظفين والمسؤولين في الحكومة لتسهيل عقد صفقات لرجال الأعمال والشركات الأجنبية .

٢ـ السرقة و الاختلاس : تمثل السرقة اختلاس مال منقول مملوك لغير الجاني ، أما الاختلاس فهو خيانة الموظف لأمانته التي في عهدته ويشمل كل من اختلس أو أخفى مالا أو متاعا أو ورقة مثبتة لحق أو غير ذلك مما وجد في حيازته .

(١) عبود نجم أخلاقيات الادارة في عالم متغير، المنظمة العربية للتنمية الادارية (القاهرة، ٢٠٠٠م) ص٢٢٧

٣- نهب المال العام : من خلال إنشاء مشاريع وهمية وصرف مستحقاتها من الموازنة العامة، وهذه المشاريع قد لا تنفذ على أرض الواقع، أو تكون كلفتها وحجمها الفعلي أقل بكثير مما قدّم في الأوراق الرسمية.

٤- بيع الوظائف مقابل بعض الرشاوى ، وربما يكون البيع في مواقع مهمة مثل الموانئ والمطارات والجمارك ونقاط الحدود البرية ، اذ يدفع الموظف مبالغ كبيرة مقابل الانتقال لتلك المواقع ويعوض ما يدفعه من خلال ممارسة أساليب مخالفة للقانون.

٥- التلاعب بشروط ومواصفات العقود، فقد يتم التعاقد رسمياً لتنفيذ مشاريع بمواصفات ذات جودة عالية ألا أن التنفيذ يكون بمواصفات رديئة وسيئة من أجل الاستحواذ على المال بغير وجه حق.

مما سبق يتضح أن الفساد له تأثير بالغ على الآتي:

١. اثر الفساد على إعادة توزيع الدخل [١]:

يتسبب الفساد الاداري والمالي بإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء والطبقة الفاسدة القليلة التي اعتمدت في ثرائها على مكسب غير مشروع ، واستغلت ثغرات القانون لصالحها ، الأمر الذي يؤدي الى خلق فجوة بين فئات المجتمع الواحد وانقسامه الى مجتمعين مجتمع الأغنياء ومجتمع الفقراء.

(١) د/ محمود عبدالفضيل : مفهوم الفساد ومعاييره، بحث منشور فى : الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدى بالاسكندرية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٦، ص٧٩.

والآثار السلبية على الدخل تعدّ من أبلغ الآثار السلبية لانعكاسه على معاناة الناس وآلامهم، من خلال زيادة كلفة الخدمات الحكومية مما يقلل من حجمها ونوعيتها، وينعكس هذا سلبا على الفئات الأكثر حاجة .كما يستخدم الفاسدون سبلا ملتوية للتهرب من دفع الأموال المستحقة للدولة التي من الممكن تحويل مبلغها الى خدمات أساسية، وكذلك لاستئثارها بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدّمها النظام السياسي لهم، فضلا عن قدرتهم على مراكمة الأموال باستمرار مما يؤدي الى توسيع الهوة بينهم وبين بقية أفراد المجتمع، ومن ثم افتقاد كافة صور العدالة..

وهذا يؤدي إلى عرقلة النمو لأن مساعدة الفقراء تتطلب تحويل الموارد العامة إلى أنشطة تصب فى إطار تعزيز النمو كإلزامية التعليم الابتدائى والرعاية الصحية الأولية

٢. يساهم الفساد فى زيادة معدلات التضخم فى الدول:

نتيجة ارتفاع تكاليف أداء الأعمال لتعويض ما يدفع من رشاوى للفاسدين نتيجة ارتفاع معدلات إنفاقهم على السلع الاستهلاكية والعقارات والسلع المعمرة وغيرها الأمر الذى يؤدى إلى إحداث ضغط كبير على ميزانية ذوى الدخول المحددة ويزيد من حدة الفقر، كما يساهم تهريب السلع والخدمات إلى دول مجاورة فى ندرة تلك السلع فى الأسواق المحلية مما يرفع من أسعارها .

كذلك فان حالات الفساد المالي في قطاع الخدمات وتحمل الفرد تكاليف أغلبها سوف يؤثر على الفئات العاطلة عن العمل كونهم سوف يتحملون الارتفاع في الأسعار الناتج عنها دون أن يصيبهم أي دخول اضافية ،مما يعني أن تفاقم الفساد يساهم في تعزيز مشكلة التضخم.[١]

(١) د/اشرف محمد دوابه : الاقتصاد الاسلامي مدخل ومنهج ، القاهرة، ٢٠١٠م صـ٣٠

٣. الفساد يؤدى إلى إهدار القيم القانونية:

يترتب على نمو ظاهرة الفساد في المجتمع إهدار القيم القانونية فى التعامل سواء بين الأفراد وبعضهم البعض أو بين الأفراد والمؤسسات وذلك يؤدى إلى ضعف النمو الاقتصادى بسبب صرف الثروة فى عمليات الفساد وتزيد البطالة وتنعدم مصداقية الحكومة لدى المواطن ومن ثم تضعف الانتماء لديه لعدم شعوره بالأمان وأبسط حقوق المواطنين فى العيش الكريم.

لعل من أخطر الآثار السلبية للفساد على عملية التنمية الاجتماعية أن الفساد يخلق ما يطلق عليه علماء الاجتماع ثقافة الفساد، حيث تصبح الرشوة والعمولة والسمسرة والمحسوبية مع الوقت عناصر لنظام حوافز بديلة عن الحوافز الرسمية المشروعة، وتصبح الدخول الخفية الناجمة عن الفساد هي الأصل وتفوق قيمتها الدخول الرسمية، ويفقد الفرد الثقة في قيمة عمله الأصلي وجدواه طالما لا يوفر له العيش الكريم مما أدى إلى التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابة، بالإضافة إلى فقدان القانون هيبته وقيام المفسدين بتعطيل القرارات التنظيمية وأحكام القانون قبل أن تطالهم، مما أصبح معه مخالفة القانون هي الأصل واحترامه هو الاستثناء

٤. آثر الفساد على القطاع الضريبى(١):

عندما يقدم البعض إقرارات ضريبية غير حقيقية لا تعكس نشاطهم الحقيقى أو من يقدم إقرارات مزيفة وعندئذ يتم الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة التى تقوم على

---

(١) د/ رفعت العوضى : مرجع سابق، ص١٠.

أساس المعاملة الضريبية المتماثلة للأفراد ذوى القدرة المتساوية على الدفع مما يترتب عليه فى النهاية الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية فى توزيع الأعباء العامة.

والتهرب الضريبي يتسبب بتعطيل ايرادات الدولة وتلكؤ بناء وتشغيل المشروعات العامة مع عدم استطاعة الحكومة القيام بالتزاماتها المالية ويزيد بالتالي من مشكلة العجز في الموازنة العامة .

وكذلك فان الاخلال بمبدأ العدالة الضريبية يترتب عليه اخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة .وكل هذه الممارسات ينتج عنها انخفاض زائف في الطاقة الضريبية وفي السياسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها بما يتعلق بالنمو الاقتصادي وتمويل الانفاق العام، وكذلك تقديم الخدمات الاجتماعية بسبب أن صانع القرار لا يستطيع أن يضع حجم الايرادات الحكومية مقابل الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة .

٥. اثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر(١) :

يعرف الاستثمار بأنه " توظيف للمال بهدف تحقيق العائد أو الربح ".أو " تخصيص رأس المال للحصول على وسائل انتاجية جديدة، أو تطوير وسائل انتاجية قائمة للحصول على مزيد من السلع والخدمات " ويمثل ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم من اجل تكوين رأس المال [٢]

(١) تقرير عن الفساد المالي في القطاع العام والقطاع الخاص .. ومختلف ألوانه وأشكاله ، ملتقى البحرين تقرير متاح على موقع الانترنيت ، رقم الرابط الإلكتروني http www.) Google.=AR) صـ١٣٩

(٢) د/ محمد عبدالحليم عمر : الرقابة على الأموال العامة، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٩٧٩، ص١٠.

والاستثمار من مقومات النمو الاقتصادي الى جانب توفر التكنولوجيا ووفرة قوة العمل والتنظيم الاقتصادي الكفء. ولأجل نجاح عملية الاستثمار لا بدّ من بيئة نظيفة وصالحة تحافظ على استمراره وتسمى اقتصاديا " مناخ الاستثمار " والتي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة حيث أن هذه البيئة شرط ضروري لجذب الاستثمارات. وهنا لا بدّ من الاشارة الى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار تنعكس على النمو الاقتصادي، فبسب الفساد تنخفض الموارد المتاحة المخصصة للعملية الإنتاجية نظرا للرشاوى التي تسيء توجيه الموارد المخصصة للاستثمار وتزيد من كلفتها(١).

طالما تؤثر نوعية أدارة الحكم العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمثل الفساد البيروقراطي ضريبة تدعوالى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي،اذلايمكن للبلد الذي يسوده فساد ان يستفيد تماما من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي يجلب إلى البلد المضيف تكنولوجيا جديدة ومهارات أدارية حديثة واستنتج البنك أيضاًانه كلما نقص مؤشر الفساد بنسبة ١ % ازداد جذب الاستثمارات الخارجية بنسبة ٤ % وأدى هذا الازدياد في نسبة الاستثمارات إلى انعكاسه على خفض معدل البطالة ورفع مستويات الدخل وخفض التوتر الوطني وتعزيز الاستقرار... كما أن انخفاض مؤشر الفساد بنسبة ١ % يؤدي إلى زيادة نسبة تشغيل رأسمال الوطني(٢).

(١) فريد عمر: الفساد وآثاره على مناخ الاستثمار الأجنبي ، ورقة مقدمة الى حلقة حوكمة الشركات للحد من الفساد الجزائر، ٢٠١٤م ص٧.

(٢) عوض بن عوض سالم : العوامل المحددة لنمو الاستثمار الأجنبي/ ، دار الجامعة المصرية (مصر، ١٩٧٤م) ص١١٧.

٦. آثر الفساد على الانفاق الحكومي[١].

يعمل الفساد على تشويه عناصر النفقات الحكومية ، اذ من المتوقع أن يبدد المسؤولون الحكوميون والسياسيون المرتشون موارد عامة أكثر على بنود الانفاق التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها، كالاتجاه الى الانفاق على شراء المعدات والتجهيزات العسكرية وخاصة الطائرات المدنية ، وكذلك صوب الانفاق نحو الأوجه التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع كالأنشطة الرياضية والأندية ، وتجاهل كثير من الأنشطة الهامة كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي وتحسين مستوى المناطق النائية.

أي أن تركيز الانفاق سيكون باتجاه العناصر التي تكثر فيها الرشوة والعملات والصفقات المشبوهة مما يؤثر على تركيبة الانفاق الحكومي ويزيد من تكاليف المشاريع القائمة والتي ستقام مجددا وبالتالي سيضعف حوافز الاستثمار فيها .

٧. اثر الفساد على سعر الصرف (٢).

يعتبر سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية الأساسية الذي يتغير باستمرار وخلال اليوم الواحد استجابة لقوى عرض العملات والطلب عليها.

وتقوم الدول بتحديد سعر عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية على أن يتسم السعر هنا بالثبات لفترة معينة حتى تمكّن الحكومة من اصلاحات اقتصادية معينة ترغب في تحقيقها، لكن ممارسات الفساد في هذا السوق تقسمه الى قسمين ، سوق رسمي

(١) كمال أمين الوصال : الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية مجلة عالم الفكر، مجلد/٣٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (الكويت،٢٠٠٩م) ص٣٢٩.

(٢) د/ نهله أحمد أبو العز : تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادى فى أفريقيا، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١٩، يوليو ٢٠١٥، ص٦٦٨.

يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي ، ويتميز بندرة في الصرف الأجنبي مقارنا بالطلب، هذا الى جانب سوق آخر غير رسمي للصرف يتميز بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي .

وفي ظل تنامي الفساد قد يتجه هذا النقد لتمويل أنشطة غير مخططة أو تمويل أنشطة محظورة وغير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع، أو الى تمويل تجارة المخدرات أو السلع المهرّبة واستيراد سلع غير ضرورية ، مما يؤدي بالأخير الى زعزعة ميزان المدفوعات والاستمرار في عجزه ، وبالتالي عدم مقدرة الدولة على سداد ديونها ولجوئها الى الاقتراض من الخارج .

من ثم يساهم الفساد فى انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة مقابل العملات الأجنبية مما يؤدى إلى زيادة أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية وبالتالى ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة معدلات التضخم.

❖ وقد ذهب البعض إلى أن للفساد فوائد للمستفيدين منه أهمها[١] :

- تسريع الإجراءات الرسمية.
- تخطى البيروقراطية الإدارية.
- تأمين مدخول إضافى للمواطنين الذين يعانون من تدنى الأجور.
- الاقتصاد فى الوقت والجهد.

ورغم أن الفساد قد يحقق مآرب المفسد الشخصية إلا أنه لا يكون إلا مقابل ثمن يدفعه، فمن يدفع الرشوة لإنجاز معاملة أو تسريع معاملة فهو يحصل على ذلك نتيجة

(١) د/ أحمد عبدالكريم سلامة : مرجع سابق، ص١٤٤-١٥٥.

دفعه مبلغ الرشوة الذى ينبغى أن لا يكون مضطراً إلى دفعه لولا الفساد، وعندما يتم تعيين شخص بوظيفة ما بتوسط أحدهم فهو قد يكون إنما وضع مستقبله ومعيشته تحت تصرف مرجع الواسطة وقد يكون الثمن المدفوع هو ثمن معنوى أو مادى أو نقدى إلا أن الثمن الأكبر الذى يدفع عن ممارسة الفساد هو ذلك الذى يدفعه المجتمع بكامله ألا وهو انهيار الوطن(١).

المطلب الثانى

طرق مكافحة الفساد

من خلال ما سبق يتضح جليا أن الفساد مشكلة معقدة إلى أبعد الحدود وتتداخل أسبابها وظروف نشوئها ومبررات وأسس استمرارها ودوامها تداخلا كبيرا لذا تتطلب مواجهتها اتباع استراتيجية شاملة ومتكاملة (سياسية وإدارية ومجتمعية ووقائية واقتصادية ثم قانونية عقابية فى نهاية المطاف)(٢).

وبصفة خاصة بعد ما رأينا أن آثار الفساد تتجاوز الشخص المسئ لجهود الإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإهدار المال العام وإضعاف هيكلها لذ كان لابد ومن الضرورة مكافحة الفساد بشتى السبل والوسائل ومما يلى نتعرض لأهم الوسائل فى مواجهة ومكافحة الفساد وذلك على النحو التالى(٣) :

(١) د/ عصام عبدالرازق العطية : القانون الدولى العام، الطبعة الرابعة، بغداد ١٩٨٧، ص١٦٤.

(٢) د/ سليمان عبدالمنعم : ظاهرة الفساد : دراسة فى مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ص١٧.

(٣) د/ لطفى الأزهرى : مرجع سابق، ص٧.

(١) دعم الوعى لمحاربة الفساد من خلال التعليم، وتدعيم السلوك والقيم الدينية لتحرير الأذهان من كل الأفكار التي تعد مصرا للسلوك غير الشريف.

(٢) وضع استراتيجية للدولة أو برنامج قوى لمكافحة الفساد والحد من آثاره.

(٣) التعاون والتنسيق بين كافة سلطات الدولة التشريعية، القضائية، التنفيذية لمواجهة الفساد ومكافحته.

(٤) مراجعة التشريعات للتأكد من مدى كفايتها وملائمتها لمكافحة الفساد مع استحداث القوانين لمواكبة التطور المستمر لتجنب الفجوات وتجاوز السلطات.

(٥) توخى الدقة فى اختيار القائمين على إدارة المال العالم والاعتماد نسبيا على سياسة التدابير الوظيفية لكما كان ذلك ممكناً.

(٦) مصادرة الأملاك التى يتم الحصول عليها بطريقة فاسدة وغير مشروعة.

(٧) دعم دور الإعلام فى مكافحة الفساد.

(٨) إعادة النظر فى ظروف وأوضاع العاملين فى القطاع الحكومي وذلك برفع مستويات الأجور والحوافز ووضع معايير واضحة ودقيقة عند إعداد إقرارات الذمة المالية وتطوير أسلوب مراجعتها.

(٩) التأكيد على أهمية تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات.

(١٠) دعم أجهزة الرقابة وإعداد تقنيات تتواكب مع المجتمع وتطوره لمكافحة الفساد.

(١١) التعاون الدولى من خلال تبادل الخبرات وإمكانيات التدريب ومتابعة مقترحات الهيئات الدولية والانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات للمشاركة فى محاربة الفساد.

وقد أكدت بعض الدراسات أن هناك علاقة بين السياسة الداخلية للحكومات والفعل الإجرامى فإذا كانت العلاقة يحكمها العدالة انخفضت معدلات الجريمة وتزداد حدة السلوكيات غير السوية إذا ما كانت الحكومات غير قادرة على ضبط الفوضى والفساد الإدارى والسياسى نتيجة لعدم تلبية احتياجات الجماهير وحل مشاكلهم(١).

وبالرغم من ذلك يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يكون له نتائج عكسية على الفساد ولا سيما فى الأجل القصير فمثلا فى غياب قوة الإجبار فى الإصلاحات الضريبية المخصصة لزيادة الإيرادات الحكومية يمكن أن يزيد الحوافز على الممارسات الفاسدة كما أن الخصخصة فى غياب إجراءات تنظيمية قوية فعالة ذات إمكانية كبيرة لتواجد مستويات عالية من السعى لجنى الريع الاقتصادى ولا سيما فى الاحتكارات الطبيعية، الامر الذى يؤدى بدورة الى المزيد من الممارسات الفاسدة ويشير المنتقدون للإصلاح الاقتصادى إلى الحاجة إلى مصادر جديدة للدخل والعمالة خارج نطاق القطاع العام لتحقيق حوافز سلوك جنى الريع من ناحية، ولتحقيق الإصلاحات السياسية التى توفر بيئة مؤسسية يمكن من خلالها معالجة الفساد من ناحية أخرى(٢).

وعلاوة على ذلك فإن غياب الفرص الاقتصادية البديلة يحد من مجال تخفيض الفساد إذا ما ظل القطاع العام المصدر الأساسى للدخل والعمالة الرسمية(٣).

---

(١) أ.د/ محمود صادق سليمان : الفكر الشرطى يصدرها مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد ١٤، العدد ٢ يوليو ٢٠٠٥، ص١٣٩.

(2) White, G, 1996, Corruption and market report in chine, IDS.

(3) Johnston M. 1997 : "What can be done about Enternched corruption paper pr-sented to the ninth annual banl Conference on development ecomonic- the world bank , wuashington Dc, 30 April- 1may.

(١٢) كذلك ممكن مقاومة الفساد من خلال ميكنة المشروعات الحكومية وتقليل تدخل العنصر البشرى فى المنظومة، مثال ذلك ما قامت به وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عندما قامت بتسليم الدفعة الأولى من سيارات الخدمة المتنقلة التى تعمل مع وزارة العدل لتدبير أعمال الشهر العقارى بطريقة مميكنة بالكامل بطريقة تيسر على المواطن وتوصيل الخدمة له فى مكانه ويعمل ذلك على تخفيف الضغط على مكاتب الشهر العقارى من ناحية وتقلل من تدخل العنصر البشرى فى تلك الإجراءات وتؤدى ذلك بدوره للحد من الفساد فى المنظومة من ناحية أخرى[١].

(١٣) يجب كذلك على سلطات التحقيق أن تقف عند مهامها القانونية وتمتنع من التدخل والتأثير فى أعمال و قرارات الموظفين المختصين، أى تكون مهمة المحقق لاحقة لقرارات وأعمال الموظف المختص، فإذا وجد فيها مخالفة ترقى لمستوى الجريمة كان له حق ملاحقته عنها أما إذا لم يجد فى تلك الأعمال التى وقعت فى الماضى ما يعد جريمة فلا حق له فى التعرض له بأى حال من الأحوال ولا يحق له التدخل فى توجيهه أو أن يفرض عليه اتخاذ قرارات أو توجيهات معينة كما حصل فى السابق من تدخلات جهات مكافحة الفساد فى أعمال بعض الوزارات رغم عدم اختصاصها فيما تتدخل فيه[٢].

(١٤) وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب لأنه عادة ما يتبع الموظفين سلوكيات رؤسائهم فيما تتعلق بالفساد والنزاهة ولا يمكن أن يقبل من السلطة التنفيذية أن

---

(1) Https :// www. Elbalad news/ 4772759.

(٢) د/ فوزية عبدالستار : شرح قانون العقوبات – القسم الخاص، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٨، ص١٨٢.

تأتى برؤساء فاسدين ومنتفعين ثم تطلب من الجهات الرقابية والمعنية بمكافحة الفساد محاسبتهم ومنعهم من القيام بأعمال الفساد وتحقيق مكاسب غير مشروعة باستغلال سلطاتهم العامة فيتوجب اختيار الموظفين وقياداتهم المباشرة على أسس سليمة بما يضمن وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب وأن يكون ذو خبرة وكفاءة وحرية وقدرة قياديه على رأس المؤسسات والدوائر(١).

وتُعد هذه الوسيلة أهم وسائل السلطة التنفيذية فى محاربة الفساد والحد منه، فليس أشجع من محاربة الفساد فى دائرة فاسدة من وضع رجل نزيه كفؤ حريص على رأسها، فالقيادة المباشرة النزيهة هى أقدر سلطة على الضرب على أيدى المفسدين فى أية مؤسسة أو دائرة لأن الرئيس المباشر هو الأقرب إلى مفردات العمل والأقدر على تقييم مرؤوسيه ومعرفة خصائصهم من جميع الجهات وهو قادر على تغيير آليات العمل وأسسه ويكون غالبا على معرفة تامة بمواطنيه ونزاهتهم وقدراتهم وحدود ثقافتهم وحاجاتهم أكثر من أى جهة أخرى سواءً كانت إدارية رئاسية أو رقابية أو تحقيقية(٢).

(1)Hegneman, S, Anderson, K. and Nuraliyeva, N. (2006), the cost of corruption in Higher education, conference on the economics, institute for the study of economic of education, Dijon, France, June.

(٢) أ/ أحمد حجاج، أ/ كرم خميس : بعض قضايا الفساد فى المحاكم المصرية، ص٢٦٥، د/ صلاح سالم : تحليل قضايا الفساد فى مصر، ص٢٩٣، لواء/ هتلر طنطاوى : دور هيئة الرقابة الإدارية فى مكافحة الفساد فى مصر، ص٣٠٥، وهى بحوث منشورة فى مجلة ندوة الفساد والتنمية.

(١٥) اتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية للحد من ظاهرة الفساد وذلك على النحو التالى :

أ- إعداد دراسة يشترك فيها المواطنون لتحليل الأنظمة الفاسدة للكشف عن مواقع الفساد.

ب- تعزيز جهاز مكافحة الضرائب والغاء الإعفاءات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبى.

جـ- الحرص على مبدأ الشفافية والمساءلة فى أعمال الحكومة والقطاع العام حيث يؤدى غياب الشفافية إلى عدم الاستقرار وتبديد الموارد العامة.

د- تفعيل آليات المحاسبة والرقابة للكشف عن الممارسات الفاسدة وتغليظ العقوبات عليها.

هـ- زيادة الأجور والحوافز لموظفى القطاع الحكومى وربط الأداء بالإنتاج وذلك وصولا للحد من العمليات المشبوهة والفاسدة التى ترمى لتحقيق الربح دون إنتاج حقيقى وبذلك بتم الحد من الفساد ومحاربته.

(١٦) التركيز على تدريب وتثقيف رجال الأمن على الأجهزة الحديثة والمتطورة لاكتشاف الجرائم والطرق الحديثة وإكسابهم الخبرات بالدورات والتعليم المستمر لهم فى الداخل والخارج[١].

(١) التحديات التى تواجه رجل الشرطة العربى، مجلة الفكر العربى، شرطة الشارقة، عدد أكتوبر ٢٠٠٠، ص١٤٠.

الإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية فى مكافحة الفساد :

وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى عام ٢٠٠٣ كما صدق البرلمان المصرى عليها وقد ترجم ذلك التصديق إلى استكمال العمل فى هذا المجال الخاص بمكافحة الفساد فى ظل عمل الهيئات والمؤسسات(١) التى كانت بالفعل قد أنشئت فى وقت سابق لهذا الغرض أو إنشاء مؤسسات جديدة.

وتعد أكثر المؤشرات تميزاً هى تلك الخاصة بما يعرف بمنظمة الشفافية الدولية Organization Transparency internation والتى تأسست عام ١٩٩٣ كإحدى المنظمات غير الحكومية التى اكتسبت شهرة فى عمل استطلاعات الفساد وتضم حاليا فروعا فى تسعين دولة وأمانتها العامة فى برلين بألمانيا(٢).

ومن أهم المؤشرات التى تصدر عن تلك المنظمة الدولية هى ثلاثة مؤشرات على الوضع التالى :

١- مؤشر مدركات الفساد.

٢- التقرير العالمى الشامل عن الفساد.

٣- مؤشر دفع الرشوة.

ومن الجدير بالذكر أن مؤشر مدركات الفساد CPI corruption perceptions index له منهج عام يتبعه حيث يستخدم عدة تقارير مسحية من رجال أعمال ومحللين دوليين فى مجال السياسة والاقتصاد وتعتمد أساساً على نتائج دراسات

---

(١) عادل عبداللطيف : الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها:- إطار لفهم الفساد فى الوطن العربى ومعالجته، مجلة المستقبل العربى، السنة ٢٧، العدد ٣٠٩، بيروت ٢٠٠٤/ عربية.

(2) www. Transparency, org.

لمصادر موثوق فيها ومتنوعة فى أساليب أطر جمع العينات والمنهجيات مما يعزز من فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى.

وفيما يلى نستعرض الدول الاكثر محاربة للفساد حسب مؤشر مدركات الفساد فى عام ٢٠٢٠ على النحو الاتى:-

جدول رقم (٣)

الدول الحاصلة على أعلى الدرجات فى مكافحة الفساد ٢٠٢٠م

السنة	الدولة	قيمة مؤشر الفساد
٢٠٢٠	الدنمارك	٨٨/ ١٠٠
	نيوزيلندا	٨٨/ ١٠٠
	فنلندا	٨٥/ ١٠٠
	السويد	٨٥/ ١٠٠
	سويسرا	٨٥/ ١٠٠

المصدر : مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٠ منظمة الشفافية الدولى 2021/6/29

www. Transparency. org

باستعراض الجدول السابق نجد ان دولة الدنمارك ونيوزيلندا حصلا على مؤشر ٨٨ /١٠٠ فى مكافحة الفساد بينما حصلت كلا من فنلندا والسويد وسويسرا على معدل واحد وهو ٨٥/١٠٠ .

وطبقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية فإن الجدول التالى يستعرض نتائج الأعوام من ٢٠٠٣ : ٢٠٠٧ علما بأن هناك العديد من الدول تشترك معها فى نفس المرتبة.

جدول رقم (٤)

مؤشر منظمة الشفافية الدولية بالنسبة لمصر

فى الأعوام من ٢٠٠٣ : ٢٠٠٧م

العام	الترتيب	النتيجة
٢٠٠٣	٧٠	٣ر٣
٢٠٠٤	٧٧	٣ر٢
٢٠٠٥	٧٠	٣ر٣
٢٠٠٦	٧٠	٣ر٣
٢٠٠٧	١٠٥	٢ر٩

وفقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية نجد أن مؤشر CPI بالنسبة لمصر لعام ٢٠٠٥ هو ٣١٤ ويضعها ذلك فى المرتبة السبعين من بين ١٥٩ دولة شملهم البحث فى حين كان المؤشر فى عام ٢٠٠٧ هو ٢ر٩ ثم تأخرت إلى المرتبة ١٠٥ بين ١٨٠ دولة شملها الاستطلاع.

وقد تقدمت فى ترتيبها العالمى من ٧٧ عام ٢٠٠٤ إلى المرتبة ٧٠ فى عام ٢٠٠٥ وظلت فى نفس الترتيب عام ٢٠٠٦ بمعامل ثقة ٣ر٣ ثم تراجعت إلى المرتبة ١٥ فى عام ٢٠٠٧ بمعامل ثقة ٢ر٩[١].

(١) ورقة بحثية الدكتور/ على الصاوى، حالة الفساد فى الوطن العربى، نظرة للتقارير الدولية ومقترحات للمناقشة أمام المؤتمر السنوى الثالث لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، المنامة، نوفمبر ٢٠٠٧.

ومن الجدير بالذكر ان مصر تقدمت درجتين فى التقرير السنوى الذى تصدره منظمة الشفافية الدولية الخاص بمؤشر الفساد العالمى لعام ٢٠٢٠، حيث أصبح تقييمها ٣٣ نقطة من أصل ١٠٠، وذلك يُعد تقدما مقارنة بالعام الماضى حيث كان تقييم مصر ٣٥ نقطة.

واحتلت مصر المركز الـ ١١٧ من أصل ١٨٠ دولة، فيما أصبح ترتيبها الـ ١١ على الدول العربية، وتصدرت الإمارات قائمة الدول العربية المكافحة للفساد تليها قطر، وسلطة عُمان، ثم السعودية والأردن وتونس والبحرين والكويت والمغرب والجزائر ثم مصر، فيما وقعت كل من سوريا واليمن والصومال فى ذيل القائمة عربيا وعالميا لعام ٢٠٢٠م.

جدول رقم (٥)

مصر فى تقييم منظمة النزاهة العالمية عام ٢٠٠٦[١]

القطاع	النسبة	الدرجة
المجتمع المدنى والاعلام والمعلومات العامة	٥٢%	ضعيف جدا
الانتخابات ونزاهتها	٥٨%	ضعيف جدا
محاربة الفساد ونظام القانون	٦٨%	ضعف

المصدر مؤشر مدركات الفساد لسنة ٢٠٢٠

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن مصر تقدمت درجتين فى التقرير السنوى.

(١) مينى إيفس : الفساد فى نهاية القرن : قيم التغير والأزمة والتحول، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤٩ سبتمبر ١٩٩٦م ، ص٧ - ٢٦.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الدولة المصرية أصدرت قانون ينظم المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨م وهو ينطبق على جميع المناقصات والمشتريات العامة وبدءا من عام ٢٠٠٣ تولت المؤسسة العامة للخدمات الحكومية المسئولية عن جميع (مناقصات المشتريات العامة) نيابة عن خمس وزارات بما فيها وزارة المالية والتجارة والصناعة وعملت على تطوير قاعدة بيانات حكومية وطنية للموردين لهاتين الوزارتين من أجل تطبيق هذا النظام على الوزارات الأخرى(١).

وقد صدر القانون رقم ٨٠ وهو أول تشريع مصرى لمكافحة غسل الأموال فى ٢٢ مايو ٢٠٠٢ ونص القانون على إنشاء وحدة خاصة شبه مستقلة فى البنك المركزى لمكافحة عمليات غسيل الأموال والتحقيق فيها على أن تقوم هذه الوحدة بالتحقيق فى أى نشاط مشبوه فى أى مؤسسة مالية وتتقاسم المعلومات بخصوصه مع مكتب النائب العام، وجميع المؤسسات المالية ملزمة قانونا بإبلاغ وحدة مكافحة غسل الأموال بأى سلوك مثير للشكوك، و بأى معاملات أو صفقات مالية مشبوهة ونتيجة لنشاط مكافحة غسل الأموال هذا أعلنت (فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وهى الهيئة العالمية التى تقود الحملة الهادفة إلى حماية النظام المالى العالمى من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب إزالة اسم مصر من قائمة الدول والمناطق غير المتعاونة فى فبراير ٢٠٠٤م(٢).

---

(١) د/ حسنين المحمدى بوادى : الفساد الإدارى لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠٨، ص١٣. أ/ محمد عادل التريكى : من أجل مكافحة الفساد الإدارى والمحافظة على المال العام .www. Ttiki maktoobblog. Com. أ/ ياسر خالد بركات الوائلى : الفساد الإدارى مفهومه ومظاهره وأسبابه .www. Annabaa. Org

(٢) د/ محمد نصر محمد القطرى : مرجع سابق، ص١٥٣.

مشاركة الدولة المصرية فى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد :

١- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقعت فى ٩ ديسمبر ٢٠٠٣ وصدقت فى ٢٥ فبراير ٢٠٠٥.

٢- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وقعت فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠ وصدقت فى ٥ مارس ٢٠٠٤.

٣- مصر عضو مؤسس لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التى أنشئت فى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤- كانت مصر من الدول التى انضمت إلى إتفاقية مكافحة الإتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات الفعلية (فيينا ١٩٨٨) والتى تُعد أول عمل دولى يجرم غسل الأموال حيث انضمت إليها فى ١٩٩١/٦/١٣م ومن بعدها الإتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات الفعلية (تونس ١٩٩٤) والتى وافق عليها مجلس الشعب فى ١٩٩٤/١٢/٤م ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩٦/٦/٣٠[١].

إصدار بعض القوانين الهامة :

١- صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بمكافحة غسل الأموال فى مصر فى ٢٢ مايو من العام نفسه :

---

(١) أبوعرفة عبدالرحمن : الفساد فى المجتمع الفلسطينى، مقالة الكترونية منشورة www.multaqa.org.

والذى ينص على حظر كل سلوك ينطوى على اكتساب الأموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها إذا كانت متحصلة من جريمة متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته. ويقضى القانون بإنشاء وحدة مستقلة بالبنك المركزى المصرى لمكافحة غسل الأموال وتختص بتلقى الاخطارات الواردة من المؤسسات المالية عن العمليات التى يشبته فى أنها تتضمن غسل أموال وعلى الوحدة إنشاء قاعدة بيانات لما يتوافر لديها من معلومات، وأن تضع الوسائل الكفيلة بإتاحتها للسلطات القضائية لتطبيق أحكام هذا القانون[١].

٢- قانون الكسب غير المشروع :

جرم المشرع المصرى الكسب غير المشروع بوصفه جناية، حيث نص فى المادة ١٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ على أن يعاقب كل من يحصل لنفسه أو لغيره على كسب غير مشروع بالسجن وبغرامة مساوية لقيمة الكسب غير المشروع.

وتنطوى أهداف قانون الكسب غير المشروع على حماية الوظيفة من خطر الإتجار بها وخظر استغلالها لمنفعة الموظف فتتم محاسبته بصفة دورية للتأكد من مصادر الدخل والتأكد من أنه لم يحقق أى إثراء من تلك الوظيفة.

وتعتبر ناتجة بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو السلوك المخالف كل زيادة فى الثروة تطرأ بعد تولى الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القانون أو على زوجته وأولاده القصر متى كانت لا تناسب مع مواردهم وعجز عن إثبات مصدر مشروع لها[٢].

(١) نص القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ الصادر من مجلس الشعب المصرى.

(٢) د/ محمد فاروق عبدالمجيد : الجريمة المنظمة ووسائل الوقاية منها، أبحاث (ندوة الوقاية من الجريمة المنظمة) أبوظبى، كلية الشريعة ٢٠٠٢/١٢/١٥، ص٢٨.

٣- قانون حماية المستهلك :

حدد هذا القانون كافة الإجراءات الخاصة بتقديم الشكاوى وفحصها والتصرف فيها تفصيلاً على النحو الذى ييسر على المواطن حماية حقه وإبداء رأيه فيما يتضرر منه.

٤- القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار :

ينظم هذا القانون عمل الشركات والمنشآت فى مجال الاستثمار الخاص ومشاركتها فى عملية التنمية الاقتصادية ولكن مع ذلك يخول للجهات الإدارية المختصة متابعة عمل تلك الشركات بما يضمن حسن سير العمل بها بعيداً عن مجال سوء استغلال أنشطتها وبما يحد من ارتكاب أفعال تسئ إلى عملية التنمية الاقتصادية[١].

يتضح جلياً مما سبق الدور الذى لعبته مصر فى مكافحة الفساد بشتى صوره فى المجتمع المصرى وذلك سواء كان ذلك على المستوى التشريعى بتطوير واستحداث التشريعات والقوانين التى تواكب ما تتسم به الجرائم فى العصر الحديث من التقدم العلمى الذى واكبه التطور فى السلوك الإجرامى ومن خلال ابتكار آليات جديدة لمكافحة الفساد فى مصر وتفضيل مجال عمل آليات مكافحة الفساد الموجودة بالفعل هذا بالإضافة إلى إيجاد مساحة عمل مشتركة مترابطة تعمل من خلالها كافة الآليات جنبا إلى جنب تحت إشراف الحكومة والمجتمع المدنى[٢].

---

(1) The Draft : United Nations Convention Against Organized Crime.

(2)Theobald, Corruption, Development. And under development, (Durham, North Carolina, Duke University press 1990) pp. 23-67.

الخاتمـــة :

تعرضنا فى هذا البحث لظاهرة الفساد وكيف أن تلك الظاهرة من أخطر الآفات التى تصيب أى مجتمع سواءً كان من المجتمعات المتقدمة أو النامية ورأينا كيف أنه أشد خطراً على تلك الأخيرة ورأينا كيف أن للفساد صور متعددة وتعرضنا لمدلول الفساد الاجتماعى والاقتصادى ورأينا أهم صور الفساد فى الفكر المعاصر وكذا رأينا المتغيرات العالمية فى عصر العولمة وما أفرزته من جرائم شتى ورأينا مدى تأثير ذلك على الاقتصاد الوطنى وما يؤدى إليه من القضاء على الشركات الشريفة التى تعمل فى المجتمع والقضاء على القيم الأخلاقية.

وتعرضنا فى هذا البحث لأسباب الفساد الاقتصادى والاجتماعى ورأينا أن أخطر تلك الأسباب هو عدم تفعيل القانون الأمر الذى يؤدى إلى الإفلات من العقاب ورأينا انعكاس الفساد الدولى على بعض الأنشطة الاقتصادية الوطنية كذا ما أدى إليه مناخ اتباع سياسة الخصخصة من تبادل المنافع بين الساسة ورجال الأعمال الأثرياء على حساب المصلحة العامة.

وتعرضنا إلى الآثار المترتبة على الفساد من ازدياد معدلات الفقر وكذا ازدياد معدلات التضخم وكذا آثاره السلبية على التنمية المستدامة وعدم المساواة بين المواطنين والإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية.

ورأينا طرق مكافحة الفساد من خلال وسائل شتى منها دعم الوعى والتنسيق بين كافة سلطات وأجهزة الدولة وتوخى الدقة فى اختيار القائمين على إدارة المال العام ودعم دور الإعلام فى مكافحة الفساد.

ورأينا كيف يمكن أن يكون هناك إيجابية كبيرة جداً من ميكنة المشروعات الحكومية ومردود ذلك الإيجابى على تقليص وتحجيم الفساد الإدارى فى الدولة

وتعرضنا إلى أهم الإجراءات الاقتصادية التى تحد من الفساد وكذا الإجراءات التى اتخذتها الدولة المصرية فى مكافحة الفساد وكذا أهم القوانين والتشريعات التى أصدرتها الدولة لمكافحة ظاهرة الفساد ومن أبرزها قانون مكافحة غسيل الأموال وقانون الكسب غير المشروع وقانون تنظيم المناقصات والمزايدات ثم تعرضنا فى نهاية البحث لمشاركة الدولة المصرية فى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد.

التوصيـــات :

١- الاستمرار فى الإصلاح السياسى والاقتصادى وذلك للحد من الفساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.

٢- رفع كفاءة الجهاز الإدارى فى الدولة وتحسين نظم الأجور والمرتبات والمعاشات وعدم تعيين عمالة فوق طاقة واستيعاب الجهاز الإدارى للدولة.

٣- العمل على استقلال السلطة القضائية لضمان فاعليتها ونزاهتها فى لتصدى لجرائم الفساد.

٤- العمل على نشر آليات مكافحة الفساد بواسطة الحكومة ووضع التشريعات المناسبة لضبط ومراقبة الوضع الاقتصادى فى الدولة.

٥- تفعيل مبدأ الشفافية للعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

٦- دعم التعليم ونشر الوعى والاهتمام بشكوى المواطنين.

٧- تنمية العنصر البشرى وإعطائه المزيد من الأهمية باعتباره أهم العناصر فى تحقيق التنمية المستدامة وكذا الاهتمام به ثقافياً واجتماعياً وتهيئة المناخ المناسب له لتحقيق أقصى قدر ممكن من الاستفادة بعقول بشرية ناضجة وصولاً إلى أعلى معدلات التنمية المستدامة.

٨- تفعيل دور القيم والأخلاق وغرس الوازع الدينى لدى الأفراد من خلال كافة وسائل الإعلام باستضافة المتخصصين فى علوم الشريعة والاقتصاد ومن خلال برامج وندوات متعددة بمشاركة كافة المؤسسات العلمية ومراكز البحوث والباحثين ويكفى فى ذلك قول الله سبحانه وتعالى (والله لا يحب الفساد) سورة البقرة آية ٢٠٥.

٩- تعزيز نظم المساءلة وتطويرها ووضع عقوبات رادعة للمخالفين.

١٠- وضع قوانين لحرية الإعلام وحرية تداول المعلومات والتأكيد على دور الإعلام والصحافة فى الكشف عن عمليات الفساد.

١١- يجب على الحكومات فرض إجراءات لمكافحة بؤر غسيل الأموال وقيام البنوك بإجراءات تضمن الكشف عن الأموال المنهوبة من عمليات فساد وردها إلى مصادرها الأصلية بواسطة إجراءات قانونية تنظمها الدولة من خلال إصدارها لقوانين خاصة بذلك.

١٢- تبنى الدولة منهجاً وطنياً لمكافحة الفساد والفقر عن طريق الاستفادة من المساعدات المالية الممنوحة إليها من الدول الغنية.

المراجع :

أولاً : المراجع باللغة العربية :

مراجع عامة :

* د/ أحمد عبدالكريم سلامة، علم قاعدة التنازع والاختيار بين الشرائع، الطبعة الأولى، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٩٣م.

* باولو ماورو:- تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومى : تحليل مقارن فيما بين الدول، بحث منشور ضمن كتاب الفساد الاقتصادى لمحرره محميدلى آن، ترجمة محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراء للجميع، القاهرة ٢٠٠٨ .

* د/ ثروت بدوى، مبادئ القانون الإدارى، مصر ١٩٧٣م.

* د/ حسنين المحمدى بوادى، الفساد الإدارى لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠٨م.

* د/ حمدى عبدالعظيم، غسيل الأموال فى مصر والعالم، الجريمة البيضاء، أبعادها، آثارها، كيفية علاجها، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

* د/ سليمان عبدالمنعم، ظاهرة الفساد، دراسة فى مدى موائمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

* د/ شريف اللبان، تكنولوجيا الاتصال، المخاطرة والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٨م.

* د/ صلاح سالم، تحليل قضايا الفساد فى مصر.

* عصام الدين الحناوى، التشريعات الخاصة بحماية البيئة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإنسان والبيئة، ١٩٧٨م.

* د/ عصام عبدالرازق العطية، القانون الدولى العام، الطبعة الرابعة، بغداد، ١٩٨٧م.

* د/ فوزية عبدالستار، شرح قانون العقوبات – القسم الخاص، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٨م.

* د/ محمد حامد عبدالله، أنواع الجرائم الاقتصادية فى النظام الرأسمالى والاشتراكى.

* د/ محمد فؤاد مهنا، القانون الإدارى المصرى والمقارن، الجزء الأول ١٩٥٨م.

* د/ محمد محمود مصطفى حميد، الدفاع الاجتماعى والخدمة الاجتماعية المعاصرة، مؤسسة الكوثر للطباعة، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

رسائل وأبحاث :

* أ/ أحمد حجاجى، كرم خميس، بعض قضايا الفساد فى المحاكم المصرية، بحث منشور فى مجلد ندوة الفساد والتنمية.

* د. حسين محمود حسن : الإطار القانونى والمؤسسى لمكافحة الفساد الإدارى فى مصر "دراسة تشخيصية تحليلية" بحث ضمن بحوث وأوراق المؤتمر السنوى بعنوان : "استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد" المنعقد بتاريخ يوليو ٢٠١٠م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١١م.

* د/ رفعت العوضى، جوانب اقتصادية واجتماعية للفساد الاقتصادى، ندوة الفساد الاقتصادى، الواقع المعاصر والعلاج الإسلامى، مارس ٢٠٠٠، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل.

* د/ سيد شوربجى عبدالمولى، الفكر الاقتصادى الإسلامى، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، ٢٠٠٦.

* د/ عطية حسن أفندى، الممارسات غير الأخلاقية فى الإدارة العامة، بحث مقدم لندوة الفساد والتنمية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

* د/ على الصاوى، ورقة بحثية بعنوان (حالة الفساد فى الوطن العربى) نظرة للتقارير الدولية ومقترحات للمناقشة أمام المؤتمر السنوى الثالث لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، المنامة نوفمبر ٢٠٠٧م.

* د/ لطفى الأزهرى، الفساد الاقتصادى، مفهومه وأسبابه وآثاره، ندوة الفساد الاقتصادى، الواقع المعاصر والعلاج الإسلامى، ٢٢-٢٣ مارس ٢٠٠٠، جامعة الأزهر، مركز صالح عبدالله كامل.

* د/ محمد عبدالحليم عمر، الرقابة على الأموال العامة، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٩٧٩م.

* د/ محمد فاروق عبدالمجيد، الجريمة المنظمة ووسائل الوقاية منها، أبحاث (ندوة الوقاية من الجريمة المنظمة) أبوظبي – كلية الشرطة فى ٢٠٠٢/١٢/١٥م.

* محمود صادق سليمان، الفكر الشرطى يصدرها مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد ١، العدد ٢ يوليو ٢٠٠٥م.

* د/ محمود عبدالفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، بحث منشور فى (الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدى بالاسكندرية، ط٢، بيروت ٢٠٠٦م.

* د/ مختار حسين شبيلى، الإجرام الاقتصادى والمالى الدولى وسبل مكافحته، الرياض، جامعة نايف ٢٠٠٧م.

* ندوة مكافحة الجرائم الاقتصادية، ندوة علمية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٨م.

* لواء/ هتلر طنطاوى، دور هيئة الرقابة الإدارية فى مكافحة الفساد فى مصر، ص٣٠٥، وهى بحوث منشورة فى مجلد ندوة الفساد والتنمية.

مجلات وصحف وتقارير :

* البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، نيويورك، ديسمبر ٢٠٠٨م.

* التحديات التى تواجه رجل الشرطة المصرى، مجلة الفكر الشرطى، شرطة الشارقة، عدد أكتوبر ٢٠٠٠م.

* جريدة الأهرام، دراسات لاستخدام الحاسبات فى التنبؤ بالجرائم ١٩٩٩/٢/٢٣م.

* د/ عادل عبداللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها وإطار لفهم الفساد فى الوطن العربى ومعالجته، مجلة المستقبل العربى، السنة ٢٧، عدد ٣٠٩، بيروت ٢٠٠٤م.

* د/ عبدالحكيم سيد إبراهيم، دور الأمن فى مواجهة الفساد الاقتصادى والاجتماعى، دراسة مقارنة فى الفكر الإسلامى، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٥٢١) فبراير ٢٠١٦م.

* د/ محمد نصر القطرى، الحماية الجنائية من الفساد، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠٨، ٢٠١٢م.

* مينى إيف، الفساد فى نهاية القرن : قيم التغير والأزمة والتحول) المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد ١٤٩ عام) ١٩٩٦م.

* د/ نهله أحمد أبو العز، تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادى فى أفريقيا، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١٩، يوليو ٢٠١٥م.

* د/ هشام مصطفى محمد سالم الجمل ، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية فى الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامى والوضعى، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا ٢٠١٤م.

المقالات :

* أبو عرفه عبدالرحمن، الفساد فى المجتمع الفلسطينى، مقالة الكترونية منشورة www. Multaqa. Org.

* محمد عادل التريكى، من أجل مكافحة الفساد الإدارى والمحافظة على المال العام، مقالة الكترونية.

www.trikiMaktoobblog. Com

* وزارة التخطيط تعلن عن ميكنة المشروعات الحكومية وإنجازاتها فى الشهر العقارى.

www. Elbalad new/٤9772759

* أ/ ياسر خالد بركات الوائلى، الفساد الإدارى مفهومه ومظاهره وأسبابه www. Annabaa. org.

المراجع الأجنبية :

* Grout, P. (1995) popular capitalism in M. Bishop et, eds privatization, and economic performance, London : Oxford University Press. P. 12.

* Hegneman, S, Anderson, K. and Nuraliyeva, N. (2006), the cost of corruption in Higher education, conference on the economics, institute for the study of economic of education, Dijon, France, June.

* Johnston M. 1997 : "What can be done about Enternched corruption paper pr-sented to the ninth annual banl Conference on development ecomonic- the world bank , wuashington Dc, 30 April- 1may.

* Methods and Implementation, World Bank Technical Paper No, 88, Washington, D. C., The World Bank.

* Theobald, Corruption, Development. And under development, (Durham, North Carolina, Duke University press 1990) pp. 23-67.

* The Draft : United Nations Convention Against Organized Crime.

* White, G, 1996, Corruption and market report in chine, IDS.